

دور الجوار الإقليمي في تفعيل التكامل الجهوي لدول المغرب العربي على ضوء تجربتي الإتحاد الأوروبي والآسيان

أ.سليماني سهام
جامعة لونيسي علي - البليدة 02

تمهيد

مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتجنبا للنزاعات مابين الدول أصبحت التكتلات الاقتصادية سمة بارزة في العلاقات الدولية سواء من خلال قيام تجمعات اقتصادية جديدة أو إعادة تفعيل هياكل كانت قائمة مسبقا لتوائم وتلائم مقتضيات التغيرات التي طرأت على مفاهيم القوة الاقتصادية بعد انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الإتحاد السوفياتي.

وما أعقبه من توقيع اتفاقية التحرر الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GATT عام 1994.

وكانت قد ظهرت فكرة إتحاد دول المغرب العربي ضمن تكتل إقليمي تعاوني عام 1958 خلال أول مؤتمر للأحزاب المغاربية في مدينة طنجة، وبعد سلسلة من الاجتماعات تم إعلان قيام إتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية.

ونتيجة للعديد من التحديات التي واجهت هذا الإتحاد تعثر مساره التكاملي، وقد تعددت البحوث والدراسات بشأن العوائق التي تصدت لنجاح التجربة التكاملية المغاربية، لذلك إرتأت الباحثة دراسة الموضوع من خلال الاستشهاد بتجارب تكاملية أخرى حققت نجاحا في مجال التعاون والتكامل الإقليميين، فكان الإتحاد الأوروبي وكذا تجربة رابطة جنوب شرق آسيا أو الآسيان نموذجين يمكن الاحتذاء بهما نظرا للنجاح الذي حققته التجربتين في مجال التعاون والتكامل الإقليمي، رغم الصراعات القديمة التي عرفتها



دول التكتلين لفترات طويلة مقابل عناصر الوحدة التي تتوفر عليها دول المغرب العربي التي لم تنجح في تحقيق التكامل الجهوي فيما بينها.

فكيف يمكن توظيف عامل الجوار الإقليمي لتفعيل التكامل الجهوي لدول المغرب العربي على ضوء تجربتي الإتحاد الأوروبي والآسيان؟.

الإطار النظري للدراسة:

تندرج هذه المداخلة ضمن الدراسات الإقليمية خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بالتكتل الإقليمي أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة NEW REGIONALISM والتي تعتبر امتدادا للإقليمية التقليدية.

وقد تعزز هذا الفرع من الدراسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حين تأكد عدم جدوى الحرب والنزاعات، من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولية السياسية على غرار منظمة الأمم المتحدة، وكذا مؤسسات ذات طابع إقليمي نشأت في إطار عمليات التكامل والاندماج كالإتحاد الأوروبي، الذي نظر له العديد من المفكرين وأبرزهم دافيد ميتراني، إرنست هاس وروبرت كيوهان وجوزيف ناي.

وقد تم اختيار المنظور الليبرالي في توجيه هذا البحث لأنه يتضمن النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة اللتان أسهمتا في تقديم التفسير العلمي لمسار التكامل والاندماج.

كما تم الاستناد عل أساليب البحث العلمي وهي الوصف والتحليل.

وللإحاطة بجوانب الموضوع تم الاعتماد على التقسيم الآتي والمتضمن لأربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي والكلمات المفتاحية للموضوع.(مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة، مفهوم الجوار الإقليمي، مفهوم التكامل في إطار المدرسة الوظيفية)

المحور الثاني: التجربة التكاملية المغاربية بين النظرية والواقع.

المحور الثالث: مسار الإتحاد الأوروبي وعوامل نجاحه.

المحور الرابع: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

أولا: مفهوم الإقليمية والإقليمية الجديدة

يتضمن مفهوم الإقليمية عدة معاني مرتبطة بعدة اعتبارات، فهنالك من يعتبر الإقليمية تعبير عن المنظمات الإقليمية التي أقرت منظمة الأمم المتحدة بإمكانية تأسيسها من خلال نص المادة 52 من الفصل الثامن وحددت مهمتها في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وهنالك من لا يرى أي معنى للإقليمية دون ربطها بمفاهيم أخرى تضفي عليها صبغة معينة وعليه ظهرت الإقليمية السياسية، الإقليمية الجغرافية وغيرها.



وبينما ركزت الدراسات الإقليمية التقليدية على عامل الجوار الجغرافي ومساهمته في تحقيق التكامل بين الدول (على غرار الإتحاد الأوروبي والآسيان)، وكذا وحدة اللغة والدين والعرق ومساهمتها في تأسيس جامعة الدول العربية، فقد جمعت الإقليمية الجديدة بين كل تلك العوامل وأضافت إليها عوامل جديدة أفرزتها المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفياتي وظاهرة العولمة.

أ- المفهوم التقليدي للإقليمية:

تعتبر الإقليمية مدرسة نشأت في مواجهة العالمية التي دعت إليها المدرسة المثالية من خلال إقامة نظام دولي جديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يضمن الاستقرار والسلام.

كما تعتبر -أي الإقليمية- كممارسة قديمة إلا أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة منح دفعا جديدا لمفهوم المنظمات الإقليمية والمزايا التي تحققها في المجالات الحيوية كالأمن والتعاون السياسي والاجتماعي بين دول الجوار الجغرافي.[166]

وبالنسبة لمفهوم الإقليمية التقليدية يمكن رصده من خلال النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، أما الواقعية فتربط كل علاقة إقليمية بمصالح الدول الكبرى مستندة في ذلك إلى فرض مشروع مارشال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان محفزا لإنشاء التكتلات الإقليمية على غرار الإتحاد الأوروبي، كما تعتبر الواقعية أن العولمة والتي تستوجب التنافس الاقتصادي هي من يدفع الدول إلى التعاون الإقليمي.[167]

أما الطرح الليبرالي والقائم على فكرة السلام الديمقراطي (الديمقراطيات لا تتحارب) فإنه يركز على مبدأ الإعتماد المتبادل أي اعتماد بعض الفاعلين على بعض وبشكل متبادل وتكون نتيجة التفاعل لكل منهم تعتمد على خيارات الآخرين.[168]

كما أن الليبراليين يعتبرون أن المنظمات الدولية تعزز سبل التعاون مابين الدول وتساعدها على حل مشاكلها العالقة[169] .

---

166 صلاح أحمد هريدي علي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص. 225

167 Robert O.Keohane, Joseph S. Nye, Stanley Hoffmann, After **the Cold War: international institutions and state strategies in Europe 1989-1991**,. Harvard University: Center for International Affairs, 1993, P.198.

168 ألكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، (ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي)، جامعة الملك سعود: النشر العلمي والمطابع، 2006، ص. 467.

169 Louise Fawcett, Andrew Hurrell, **Regionalism in world politics: Regional organization and international order**, New York: Oxford university press, 1995, P. 53 .



ب- مفهوم الإقليمية الجديدة:

تعددت التعاريف بشأن الإقليمية الجديدة نظرا لحداثة المفهوم واختلاف مستويات التحليل فيما يتعلق محددات التعاون الإقليمي، وفيما يلي سنورد بعض التعاريف.

تعريف **Bjorn Hettne** : " تعتبر الإقليمية الجديدة عملية متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لتحقيق التكامل الإقليمي الذي يكون من خلال سياسات وقرارات تشمل كافة الجوانب المذكورة آنفا".[170]

تعريف **Manuela Spindler:** " تشير الإقليمية الجديدة إلى نمو الاندماج المجتمعي بين الدول كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرزه العولمة إقليميا.[171]

ثانيا: مفهوم الجوار الإقليمي:

يندرج مفهوم الجوار الإقليمي ضمن إطار الجغرافيا السياسية والتي يعتبر الجغرافي الألماني **فريديريك راتزل** (1844-1904) هو مؤسسهاوالذي بنى نظريته على عاملين رئيسيين وهما : المكان المحدد بامتداده وخصائصه الطبيعية ومناخه، والموقع الذي يحدد المكان على الكرة الأرضية[172]

وتمتد جذور مفهوم الجوار الإقليمي لدى العديد من المفكرين أمثال **أرسطووجان بودان** و**مونتسكيو** هذا الأخير أشار إلى الأثر النفسي لوجود حواجز طبيعية فاصلة على الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، مستشهدا بميل أهل الجزر للحرية وقدرتهم على الحفاظ على تقاليدهم نظرا لقلة اتصالهم مع العالم الخارجي.[173]

رمزي بن دبكة، " الدراسات الإقليمية المعاصرة - نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية" في الموقع:
170**www. Politics. Ar . com**

171 المكان نفسه.

172بيار سيليرييه، **الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا**، (تعريب عاطف علبي)، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993، ص.69.

سامح رشيد، " دور دول الجوار في حل المشكلات الإقليمية"، من مركز الجزيرة للدراسات على الموقع:
173 http // www. Aljazeera.net/ knowledgegate/ opinions/ 29/ 12/ 2004



ثالثا: مفهوم التكامل في إطار المدرسة الوظيفية:

ظهرت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية قصد إرساء قواعد من شأنها تدعيم الأمن والسلم الدوليين بريادة الباحث السياسي البريطاني **دافيد ميتراني** الذي ترك أثرا كبيرا على نظريات التكامل المعاصرة.

وقد اقترح **ميتراني** الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية، والعمل على تشكيل التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل الدولي.[174]

ومن أبرز إسهامات **ميتراني** في نظريته مبدأ الانتشار الذي يعني من وجهة نظره أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو خلق تعاون في مجالات أخرى.

أما الوظيفية الجديدة فقد ظهرت نتيجة للإنتقادات التي وجهت للوظيفية التقليدية ومن أبرز روادها الأمريكي **إرنست هاس**، وتؤكد الوظيفية الجديدة على عامل المرحلية فيما يتعلق ببلوغ التكامل السياسي.

وفيما يلي سنورد بعض التعاريف بشأن التكامل:

في اللغة العربية يستخدم مصطلح التكامل للتعبير عن الاندماج حيث عبر عن ذلك عبد الوهاب الكيالي في موسوعته السياسة بأن التكامل أو الاندماج هو "هو حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أطراف وأجزاء تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها[175]

تعريف ارنست هاس: " التكامل هو العملية التي تتضمن تحول الو لاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".[176]

تعريف ليون ليندبرغ: " التكامل هو العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة "[177] .

المحور الثاني: التجربة التكاملية المغاربية بين النظرية والواقع مقومات التجربة التكاملية المغاربية

---

174 جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، 'ترجمة ول عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص. 270.

175عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ط3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997،ص.779

176 المرجع نفسه، ص. 271.

177 المرجع نفسه، ص. 272.



أ- الجوار الجغرافي: يشمل الإقليم الجغرافي المغاربي من الناحية السياسية خمس وحدات سياسية وهي الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، وليبيا، أما من الناحية الجغرافية فإن المنطقة تحتل موقعا استراتيجيا كونها تمثل مركز عبور رئيسي نحو الدول الإفريقية وأوروبا والمشرق العربي [178]، كما أنها تتميز بالتنوع المناخي.

تغطي الدول المغاربية مجتمعة نحو 4% من إجمالي اليابسة للكرة الأرضية، و 19% من القارة الإفريقية، و40 %من مساحة الوطن العربي[179].

ب- التاريخ المشترك:

إن التاريخ المشترك للمنطقة المغاربية يعود إلى عهد بعيد حيث عزز هذا التاريخ الإسلام قبل قرون من الفترة الإستعمارية وتحديدا عام 647م على يد عبد الله بن سعد حين قبل السكان الأصليين آنذاك اعتناق الإسلام أي الانضمام إلى حضارة وليس الخضوع لنظام سياسي معين، لذلك فإن الحديث عن المغرب العربي يكون من خلال ثلاثة مستويات متداخلة فيما بينها وهي المستوى المغاربي ثم العربي ثم الإسلامي[180] .

وبالرغم من ادعاءات بعض الباحثين الغربيين ومحاولة إنكار الشخصية المغاربية وربطها بالفترة الاستعمارية، إلا أن التاريخ أثبت صمود وإرادة الدول المغاربية للحفاظ على هويتها والدليل على ذلك أن فكرة الوحدة المغاربية ظهرت إلى الوجود في ظل الحقبة الإستعمارية.

ج- المقومات الاقتصادية:

إن موضوع المقومات الاقتصادية يقودنا إلى الحديث عن الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها دول المغرب العربي.

والجدول التالي يبين مختلف الموارد الاقتصادية التي تتوفر عليها دول المغرب العربي.

---

178 L'homogénéité du Maghreb : un enjeu stratégique dans www.infoguerre.fr/matrices-strategiques/ **24/11/2000.**

179 Djamel-Eddine Guechi, **L'union du Maghreb arab : Intégration régionale et développement économique**, Alger : Casbah Editions, 2002, P. 57.

180فتيحة شيخ، "الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة"(في **مذكرة ماجستير تخصص علاقات دولية**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007)،ص. 23.



جدول يبين الموارد الاقتصادية لبلدان المغرب العربي

الموارد الاقتصادية	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
القمح (مليون طن)	4.500	3.800	1.600	0.130	----
البترول (مليون طن)	44.00	0.02	3.71	70.09	----
غاز طبيعي (مليار متر مكعب)	152.00	0.04	1.75	3.10	----
الإنتاج الإجمالي للطاقة Tep	142.880	0.628	7.120	73.420	----
الفوسفات (مليون طن)	5	21	8	----	----
الذهب (كغ)	377	1500	----	----	----
الحديد (مليون طن)	3.645	2.506	0.182	1.500	10.400

المصدر: المنظمة الدولية لتثمين الموارد الطبيعية



حيث تعد الجزائر من أكبر منتجي النفط في العالم باحتلالها المرتبة 12 حسب إحصائيات عام 2009، والمرتبة 6 في إنتاج الغاز الطبيعي، مع تعزيز ذلك بعد اكتشاف حقول جديدة للغاز الطبيعي في ولاية تيارت عام 2010، وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في احتياطي غاز حجر الأردواز والمعروف بالغاز غير الطبيعي، والذي لم يستغل بعد، بالإضافة إلى الحديد.

كما يعتمد الاقتصاد الجزائري على الصناعات البتروكيماوية والميكانيكية، ناهيك عن إنتاج التمور والحمضيات،إلا أن تصدير النفط والغاز والبتروكيماويات يمثل نسبة 80% من الصادرات.

أما ليبيا احتلت المرتبة 18 من منتجي النفط، كما أنها رائدة في مجال الاستثمار العقاري والتجاري.

بالنسبة لتونس فإن اقتصادها يعتمد على السياحة والصناعة خاصة صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية، وكذا الصناعة الميكانيكية (قطع غيار السيارات)، وتحتل تونس المرتبة الثالثة في تصدير زيت الزيتون، بل ويعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر نموا وتنافسية مقارنة مع باقي دول المغرب العربي.

تملك المملكة المغربية 70% من احتياطات الفوسفات العالمية، وتقوم على اقتصاد حر وقد وقع المغرب على عدة اتفاقيات تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا والإمارات وغيرها، ناهيك عن استحواذه لأكبر ميناء في إفريقيا مما جعله من أكبر منتجي الأسماك في العالم.

كما يملك أقوى المراكز التجارية في إفريقيا، وثاني أقوى بورصة في إفريقيا بعد بورصة جوهانسبورغ.أما موريتانيا فإنها تعتمد على تصدير الأسماك والحديد.

إن تباين واختلاف الموارد الاقتصادية لدول المغرب العربي يعزز التعاون فيما بينها، لتجد كل دولة ما تفتقده وتحتاجه في الدول الأخرى، مما يتيح إمكانية قيام تكتل إقتصادي[181].

المراحل التاريخية لاتحاد المغرب العربي:

عرفت التجربة التكاملية المغاربية عدة مراحل تاريخية نجملها فيما يلي:

المرحلة الأولى: بدأ الوعي بوحدة المغرب العربي في إطار الحركات الوطنية بدء بحركة الشباب التونسي بزعامة علي باش حمبة حين أثمرت اللقاءات بينه وبين نظرائه من الجزائر والمغرب بتأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس عام 1923 التي تعرف "بنجم شمال إفريقيا"والتي تحولت إلى جمعية سياسية في مارس 1926 بقيادة "مصالي الحاج"[182].

---

181 اتحاد المغرب العربي، موسوعة ويكيبيديا الحرة، في الموقع

ar.wikipedia.org/wiki/

182 حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، الجزائر: دار هومة، 2010، ص. 14.



المرحلة الثانية: وقد بزغ فيها "نجم شمال إفريقيا من خلال مشاركته في تضاهرات كان أبرزها مؤتمر بروكسل المنعقد ما بين 10 و 15 فيفري 1927، برئاسة مصالي الحاج ومجموعة من السياسيين من تونس والمغرب والجزائر، كما ساهمت جمعية طلبة شمال إفريقيا في بلورة الفكر الوحدوي الذي أصبح أهم الموجهات الرئيسية في نشاط الحركة الوطنية ليتم تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بقيادة الزعيم الثوري المغربي عبد الكريم الخطابي"[183].

المرحلة الثالثة: وتمتد من عام1945 إلى غاية استقلال الأقطار المغاربية، فبعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 عرف العمل الوحدوي المغاربي نقلة نوعية بتحويل نشاط الحركات الوطنية المغاربية من أوروبا إلى القاهرة، ليتم إنشاء مكتب المغرب العربي والذي انبثقت عنه لجنة تحرير المغرب العربي"[184] .

وبالرغم من التباين والاختلاف الإيديولوجي والسياسي بين الحركات الوطنية في المغرب العربي، ورغم إعاقة انعقاد مؤتمر تونس من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، إلا أن جهود الوحدة استمرت لينجح القادة في عقد مؤتمر طنجة في المغرب في أفريل 1958، من أجل تحقيق وحدة مغاربية فعلية أي البداية الحقيقية للمسعى التكاملي في المغرب العربي"[185] .

مع الإشارة إلى أن الوحدة المغاربية قبل عام 1962 كانت تركز على تنسيق الجهود المغاربية لمكافحة الاستعمار الفرنسي، لتعرف بعد الاستقلال مشاريع تعاونية سرعان ما تم تجميدها لعدة اعتبارات أهمها الخلافات البينية خاصة بين الجزائر والمملكة المغربية،ليتم إعادة بعث روح التعاون والوحدة مع قمة زرالدة التاريخية عام 1988 والتي تمخضت عنها لجنة عمل سياسية مغاربية مهدت لإنشاء إتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989.

عوائق نجاح التجربة التكاملية المغاربية:

يجمع أغلب الباحثين أن المغرب العربي لم ينجح في مساره التكاملي بسبب الاختلافات السياسية والاقتصادية على وجه الخصوص.

العوائق السياسية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: إختلاف الرؤى الوحدوية بين تيارين، حيث يدعو الأول _وتمثله ليبيا_ إلى وحدة إندماجية بطريقة مباشرة، أي دون المرور بمراحل، أما التيار الثاني فيرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في

183عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، الجزائر: دار الطليعة، 2010، ص. 13.

184حسين بوقارة، مرجع سابق الذكر، ص.17.

185 المرجع نفسه، ص.19.



جميع المجالات أي إعتماد المرحلية في تحقيق الوحدة بداية من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، وهي الرؤية التي تبناها اتحاد المغرب العربي[186].

ثانيا: ضعف المجتمع المدني لدول المغرب العربي، نظرا لتبعيته لطموحات الأنظمة السياسية كونها هي من تموله[187].

ثالثا: الخلافات البينية حول قضايا جوهرية: خاصة الخلاف ما بين الجزائر والمغرب بشأن قضية الصحراء الغربية، والذي تعود جذوره إلى ما قبل استقلال الجزائر ليستمر بعدها، بدء بحادثة اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل جنود جزائريين عام 1956، وكذلك حرب الرمال التي اندلعت على حدود البلدين عام 1963 ، وأيضا تفجيرات فندق ايسني بمراكش، والتي يرى المغرب أن مفجري تلك العملية من أصول جزائرية، إضافة إلى إصرار الجزائر على إغلاق الحدود بين الدولتين، وقضايا أخرى تتعلق بالتهريب، وأمن الحدود، وممتلكات الجزائريين المصادرة منذ عام 1975 [188].

كما أكدت الأزمة في المالي هدر الإمكانيات والجهود المغاربية للتصدي لتهديدات مشتركة على غرار استيلاء الجماعات الإرهابية على منطقة الأزواد بطرد الجيش المالي، مما يشكل تهديدا مباشرا على الجوار المغاربي الذي اكتفت دوله بالتحذير من مخاطر التدخل، نظرا لاهتمام دوله بمشاكلها الداخلية (تونس، ليبيا وموريتانيا)، وبسبب الاعتبارات الجيوسياسية الإقليمية والدولية والتنافس البيني (الجزائر والمغرب)[189]

العوائق الاقتصادية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التبعية الاقتصادية لدول أوروبا خاصة فرنسا في جميع المجالات الفلاحية والصناعية والتجارية وحتى المالية، حيث تميزت بالصناعات الغذائية التحويلية والمجالات المنجمية والإستخراجية الموجهة نحو التصدير كمواد أولية ليعاد استيرادها كمواد مصنعة تباع بأثمان مضاعفة في دول المغرب العربي[190].
- ضعف البنية التحتية في مجال النقل والاتصالات وهذا من شأنه تقليص المبادلات البينية[191] ، بالرغم من قرار اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب المتمثل في إنشاء اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات[192].

186لعجال أعجال محمد لمين، "معوقات التكامل المغاربي: دراسة تحليلية" في **دراسات استراتيجية**، العدد 9، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ديسمبر 2009، ص.ص. 88-89.

187 المرجع نفسه، ص.91.

188 أبو الفضل الإسناوي، " كوابح التوتر: حدود التصعيد في العلاقات المغربية- الجزائرية"، في **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نوفمبر 2013، ص. 91.

189 عبد النور بن عنتر، " الاستراتيجيات المغاربية إزاء أزمة مالي"، في **ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"،الدوحة، 17 و18 فيفري 2013.

190 لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق الذكر، ص.94.



المحور الثالث: مسار الإتحاد الأوروبي وعوامل نجاحه

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت الدول الأوروبية ضرورة إتباع منهج مغاير من شأنه تجنيبها خوض نزاعات لن تكلفها سوى الخسائر والدمار، فكان المسار التكاملي هو السبيل لذلك.

المراحل التاريخية للإتحاد الأوروبي:

ظهرت النزعة فوق القومية لدى دول أوروبا الغربية وتحديدا فرنسا وألمانيا وبلجيكا، ليتم اعتماد المرحلية في المسار التكاملي انطلاقا من المنهج الوظيفي الذي ينطلق من أسس اقتصادية ولا يجبر الدول على التنازل عن جميع مقومات سيادتها.

مرحلة البناء: من 1947 إلى 1957

بدأت الجهود الرئيسية نحو التكامل الأوروبي بمعاهدة **دانكيرك** في مارس 1947 بين كل من فرنسا وبريطانيا وكانت تتعلق بالتحالف والمساعدة المتبادلة ضد أي اعتداء ألماني محتمل، كما تضمنت تعهدا بالتعاون المتبادل في المجال الاقتصادي، ليتم إنشاء لجنة للتعاون الاقتصادي الأوروبي بين بريطانيا وفرنسا و14 دولة أوروبية أخرى في جويلية 1947.

في شهر ماي 1949 تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس الأوروبي والذي نص على تكوين جمعية استشارية وهي البرلمان الأوروبي تكون اجتماعاتها علنية وتكون بمثابة منبر للرأي العام الأوروبي الذي كانت سلطاته مقتصرة في إصدار التوصيات أي الاقتراحات، ولجنة وزارية تكون اجتماعاتها مغلقة[193].

وبتاريخ 9 ماي 1950 تم إقرار ما يعرف بإعلان **روبرت شومان** (وزير خارجية فرنسا آنذاك)المتعلق بإنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم، والتي أصبحت سارية المفعول في جويلية 1952.

وقد قدمت فرنسا اقتراحا تمثل في دمج القوات المسلحة للدول الست الموقعة وهي: دول البينيلوكس الثلاثة وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا في مجموعة الدفاع الأوروبية، تحت إشراف سلطة فوق قومية على غرار الهيئة المشرفة على المجموعة الأوروبية للفحم.

وتمت صياغة الاقتراح ضمن معاهدة تقر بإعادة تسليح ألمانيا لكن في إطار الجيش الأوروبي فقط الذي يحل محل جيوش الدول الأوروبية، وقد صادقت كافة الدول الخمس على المعاهدة باستثناء البرلمان الفرنسي الذي عارض بشدة.

وقد اعتبر معظم منظري الوظيفية الجديدة أن الجماعة الأوروبية للصلب والفحم هي النواة الأولى للتجربة التكاملية

191ياسين فرفرة، يوسف بن عبد الله، " أي تكامل إقليمي في المغرب العربي؟" في **الكتاب الجماعي: الجزائر، المغرب العربي: الرهان المتوسطي**، باريس: معهد العالم العربي، 2006، ص. 134.

192 عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق الذكر، ص. 68.

193صلاح أحمد هريدي علي، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 232-233.



في أوروبا الغربية، خاصة مع النجاح الذي أحرزته والذي كان دفعا لمواصلة التعاون مابين الدول الأوروبية"[194].

ليشهد تاريخ 25 مارس 1957 أهم خطوة في الإتحاد وهي التوقيع على **معاهدتي روما** والتي أقرت تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة)، واللجنة الأوروبية للطاقة النووية[195] .

مرحلة التوسع الأولى من1970 إلى 1979

شهد عام 1973 انضمام دول جديدة إلى اتفاقية روما وهي بريطانيا، الدنمارك وإيرلندا الجنوبية، وأهم ما ميز هذه المرحلة انهيار آخر الأنظمة الدكتاتورية في البرتغال عام 1974، وكذا في إسبانيا عام 1975 عقب وفاة الجنرال **فرانكو.**

خلال هذه المرحلة ركزت السياسة الإقليمية للإتحاد الأوروبي على توفير مناصب العمل وكذا إنشاء البنى التحتية في المناطق الفقيرة، كما شهدت هذه المرحلة وتحديدا عام 1979 أول انتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبي"[196].

مرحلة التوسع الثانية من 1980 إلى 1980

إنضمت اليونان إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1981لتكون العضو العاشر في الإتحاد، لتنضم بعدها بخمس سنوات كل من اسبانيا والبرتغال عام 1986، ليشهد عام 1995 انضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد.

وشهد عام 1986 توقيع الميثاق الأوروبي الموحد L'acte unique)(والذي مهد لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، ومن أهم الأحداث الدولية التي شهدتها تلك الفترة سقوط جدار برلين، لتتوحد ألمانيا في أكتوبر 1990.

مرحلة أوروبا بدون حدود من 1990 إلى يومنا

من أهم ما ميز هذه الفترة التوقيع على معاهدة الإتحاد الأوروبي (ماستريخت) بتاريخ 7 فيفري 1992، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 1 نوفمبر 1993 معلنة عن الميلاد الحقيقي للإتحاد الأوروبي وتطبيق ما يعرف بالحريات الأربعة للسوق المشتركة وهي حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص والأموال، ثم تلتها معاهدة أمستردام عام 1999 والتي أحاطت بالمواضيع البيئية والأمنية"[197].

وكان قد شهد عام 1995 انضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد،ليبدأ تنقل الأشخاص بحرية عبر الحدود الأوروبية.

حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: دار هومة، 2008 ص.194.80

195Philippe Moreau Defarges, **Relations internationales : Questions régionales**, 5éme édition, Paris : éditions le Seuil, P. 52.

196European Union, "Europa: The history of the European Union" in **http//europa.eu/about eu/ eu historyindex-en-htm.**

197Loc.



وقد عززت أحداث 11 سبتمبر 2001 من التعاون الأوروبي في المجال الأمني، ليشهد عام 2004 انضمام عشرة دول جديدة للإتحاد ثم انضمت بلغاريا ورومانيا عام 2007، ليبلغ عدد دول الإتحاد 27 دولة.
وفي عام 2009 تم التوقيع على معاهدة لشبونة والتي أقرت إنشاء مؤسسات حديثة واعتماد أساليب جديدة لإنجاح الإتحاد.

المحور الرابع: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).

كان أول من استعمل مفهوم جنوب شرق آسيا الباحث في الأنثربولوجيا الأمريكي **J.Logane** وكان ذلك عام 1847، إلا أن المصطلح لاقى رواجا بعد الحرب العالمية الثانية أي خلال الحرب الباردة في إطار ما عرف بحرب التكتلات[198].

مسار التجربة التكاملية لرابطة دول جنوب شرق آسيا:

بعدما أدركت دول جنوب شرق آسيا عدم جدوى الخلافات والنزاعات بينها إختارت المسار التكاملي كما رأت في التنمية الاقتصادية المدخل الطبيعي لمواجهة الأخطار الأخطار الداخلية والخارجية على غرار مشروع **روبرت شومان** المؤسس للإتحاد الأوروبي، على أن يشمل التعاون فيما بعد المجلات السياسية وكذا الأمنية، وينطبق ذلك على مفهوم **إرنست هاس** للإنتشار.

واستنادا إلى إعلان بانكوك بتاريخ 8 أوت 1967 تم إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) من قبل كل من أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلندا والفلبين، لتنضم فيما بعد كل من سلطنة بروناي عام 1984، الفيتنام عام 1995، ثم مينمار واللاوس عام1997، مع الإشارة إلى أن المعاهدة المؤسسة لم تشر صراحة إلى أن هدف الرابطة هو تأسيس تكامل إقليمي، إلا أن دول جنوب شرق آسيا كانت تواكب الأحداث الدولية وتكيف مهامها طبقا لذلك، لا سيما انعكاسات الحرب الباردة وتسببها في العديد من الصراعات أبرزها الحرب الفيتنامية.

فبعد تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وتنامي القوة العسكرية الفيتنامية والتي جسدتها في غزو كمبوديا عام 1978، حدث تغيير جذري في المسار التكاملي الآسياني حين أدركت الدول الأعضاء حجم التحديات التي يجب أن تتصدى لها مع استفحال الخطر الفيتنامي[199].

198Vinçent Thébault, **Géopolitique de l'Asie (livre collective)**, 3éme édition, Paris : Editions Nathan, 2012, P. 31.

199جصاص لبنى، "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا" (**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص. 85.



وأهم ما ميز التجربة التكاملية لرابطة دول جنوب شرق آسيا هو الاعتماد على مرونة البناء المؤسساتي للتكيف مع المتغيرات الدولية على غرار انهيار المنظومة الإشتراكية، حيث أدى ازدياد أعضاء الرابطة إلى توسيع المنظومة المؤسساتية لها، وهو ما طرحته الإقليمية الجديدة.

خلاصة:

تستند الدراسات الإقليمية التقليدية إلى عامل الجوار الجغرافي ومساهمته في تحقيق التكامل بين الدول ، وكذا وحدة اللغة والدين والعرق ، بينما جمعت الإقليمية الجديدة بين كل تلك العوامل وأضافت إليها عوامل جديدة أفرزتها المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفياتي وظاهرة العولمة.

لتصبح التكتلات الجهوية من أبرز المعالم التي تميز العلاقات الدولية المعاصرة، من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولية السياسية وكذا مؤسسات ذات طابع إقليمي نشأت في إطار عمليات التكامل والاندماج كالإتحاد الأوروبي، وكذا رابطة دول جنوب شرق آسيا.

إلا أن هذه الدراسة ركزت على التجربة التكاملية لدول المغرب العربي بدء من مختلف المراحل التي مر بها وكذا العوائق التي حالت دون نجاح التجربة.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة.ط3**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

بوقارة، حسين، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**. الجزائر: دار هومة، 2010.

بوقارة، حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**. الجزائر: دار هومة، 2008.

بن خليف، عبد الوهاب ، **إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**.الجزائر: دار الطليعة، 2010 .

ألكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**. (ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي)، جامعة الملك سعود: النشر العلمي والمطابع، 2006.

أحمد هريدي علي، صلاح ، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.

بيار سيليرييه، **الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا**. (تعريب عاطف علبي)، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993.



فرفرة، ياسين ، بن عبـد اللـه، يوسـف ، " **أي تكامـل إقليمـي في المغـرب العـربي؟" في الكتـاب الجماعـي:** الجزائر، المغرب العربي: الرهان المتوسطي، باريس: معهد العالم العربي، 2006.

جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقـات الدوليـة**. (ترجمـة وليـد عبـد الحـي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

Ouvrages:

Philippe Moreau Defarges, **Relations internationales : Questions régionales**. 5éme édition, Paris : éditions le Seuil.

Vinçent Thébault,**Géopolitique de l'Asie (livre collective)**. 3éme édition, Paris : Editions Nathan, 2012.

Djamel-Eddine Guechi, **L'union du Maghreb arab : Intégration régionale et développement économique**, Alger : Casbah Editions, 2002.

الدوريات:

محمد لمين، لعجال أعجال ، "معوقات التكامل المغاربي: دراسة تحليلية" في **دراسـات اسـتراتيجية**، العـدد 9، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ديسمبر 2009

الإسناوي، أبـو الفـضل ، " كـوابح التـوتر: حـدود التـصعيد في العلاقـات المغربيـة- الجزائريـة"، في **الـسياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نوفمبر 2013.

الرسائل الجامعية:

جصاص لبنى، "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمـن الإقليمـي، دراسـة حالـة: رابطـة دول جنـوب شرق آسـيا" (مـذكرة **ماجـستير في العلـوم الـسياسية**، جامعـة محمـد خيـضر بـسكرة، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسية، 2010

فتيحة شيخ، "الاندماج الاقتصادي المغاربي ين الإقليميـة والعولمـة"(في مـذكرة **ماجـستير تخـصص علاقـات دولية**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007.



المواقع الإلكترونية:

European Union, "Europa: The history of the European Union" in :

http//europa.eu/about eu/ eu historyindex-en-htm

L'homogénéité du Maghreb : un enjeu stratégique dans **www.infoguerre.fr/matrices-strategiques/ 24/11/2000.**

سامح رشيد، " **دور دول الجوار في حل المشكلات الإقليمية**"، من مركز الجزيرة للدراسات على الموقع:

http // www. Aljazeera.net/ knowledgegate/ opinions/ 29/ 12/ 2004

المؤتمرات:

عبد النور بن عنتر، " الاستراتيجيات المغاربية إزاء أزمة مالي"، في **ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**"،الدوحة، 17 و18 فيفري 201